

بها مسرحية «الصفقة» المنشورة في سنة ١٩٥٦ وقد ألحق بها بياناً أوضح فيه الحاجة إلى تلك اللغة، وفيه يقول:

«استخدام الفصحى يجعل المسرحية مقبولة في القراءة، ولكنها عند التمثيل تستلزم الترجمة إلى اللغة التي يمكن أن ينطقها الأشخاص. فالفصحى إذن ليست لغة نهائية في كل الأحوال، كما أن استخدام العامية يقوم عليه اعتراض وجيه، هو أن هذه اللغة ليست مفهومة في كل زمن ولا في كل قطر بل ولا في كل إقليم. فالعامية إذن ليست هي الأخرى لغة نهائية في كل مكان أو زمان. وكان لا بد لي من تجربة ثالثة لإيجاد لغة صحيحة لا تجافي قواعد الفصحى، وهي في نفس الوقت مما يمكن أن ينطقه الأشخاص ولا ينافي طبائعهم ولا جو حياتهم، لغة سليمة يفهمها كل جيل وكل قطر وكل إقليم، ويمكن أن تجرى على الألسنة في محيطها، تلك هي لغة هذه المسرحية. قد تبدو لأول وهلة لقارئها أنها مكتوبة بالعامية، ولكنه إذا أعاد قراءتها طبقاً لقواعد الفصحى فإنه يجدها منطقية على قدر الإمكان. بل إن القارئ يستطيع أن يقرأها قراءتين: قراءة بحسب نطق الريفى فيقلب القاف إلى جيم أو إلى همزة تبعاً لهجة إقليمه، فيجد الكلام طبيعياً مما يمكن أن يصدر عن ريفى، ثم قراءة أخرى بحسب النطق العربى الصحيح، فيجد العبارات مستقيمة مع الأوضاع اللغوية السليمة. إذا نجحت في هذه التجربة فقد يؤدى ذلك إلى نتيجتين: أولاهما السير نحو لغة مسرحية موحدة في أدينا، كما في الآداب الأوربية، وثانيتهما - وهى الأهم - التقريب بين طبقات الشعب الواحد وبين شعوب اللغة العربية بتوحيد أداة التفاهم على قدر الإمكان دون المساس بضرورات الفن».

وكل من يقرأ هذا البيان يمتلئ إعجاباً بهذه التجربة اللغوية الجديدة التي ترفع فوق منصات المسرح الأسوار بين الفصحى والعامية، وكأنما لم تكن كلها أسواراً بالمعنى الدقيق لكلمة أسوار، بل كان كثير منها أقواساً وهمية. وينبغى أن نعود إلى مسرحية الصفقة نفسها لنرى حقيقة ما رُفِع من هذه الأسوار، وبمجرد أن نتصفحها نلاحظ فيها عمليتين كبيرين: عملاً نتفق فيه مع الأستاذ الحكيم كل